

# الأسلحة النارية في المدن

## مشاهد العنف المسلح في المناطق الحضرية

يدفعنا العنف المسلح في المناطق الحضرية إلى إعادة التفكير في الخريطة الجغرافية المرسومة في أذهاننا عن الدولة والمجتمع ونظام الحكم والإدارة - بما في ذلك العوامل التي تؤدي إلى العنف المسلح وانتشار وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد ركزت الأعداد السابقة من مسح الأسلحة الصغيرة على الدور الذي تضطلع به الأسلحة في الصراع والجريمة، وكذلك على أثرها على التنمية وأنشطة المعونة الإنسانية. ويركز الفصل الموضوعي المتخصص لهذا العام - الأسلحة النارية في المدن - على الخصائص المحددة الخاصة بالعنف المسلح وعدم الأمن في المناطق الحضرية، مقدما دليلا جديدا مستقيا من طائفة عريضة من المراكز الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا وجنوبي آسيا وشرقها.

ويقطن غالبية سكان العالم اليوم في المدن. إذ يعيش ما يربو على مليار نسمة منهم في الأحياء الفقيرة والمناطق المنعزلة الخاصة بالأقليات. وسيتركز النمو المستقبلي للسكان في المناطق الحضرية: وسيكون إيقاع ونطاق حدوث التوسع الحضري (الحضرة) كبيرا بصورة هائلة لاسيما في أفريقيا وجنوبي آسيا وشرقها وأمريكا اللاتينية. ومن ثم سرعان ما شرعت المدن تصبح مركز تجميع للسياسات والبرامج الرامية لمنع العنف والحد منه. وينضم «مسح الأسلحة الصغيرة» إلى مجموعة أخذة في التوسع من كل من الحكومات والوكالات الدولية - بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبنك التنمية بين البلدان الأمريكية - في جهودها لتحليل ظاهرة العنف الحضري واقتراح سبل لجعل المدن أكثر أمنا.

ورغم ذلك فحقيقة أن العنف يتسم بطابع غير متجانس بصورة صارخة ويخضع لتأثيرات أخطار متعددة لا تؤدي سوى إلى تعقيد المحاولات الرامية إلى ترجمة الالتزامات إلى أعمال تمنع العنف الحضري وتحد منه. وليس ثمة رابطة سواء بسيطة أو بالضرورة سببية بين الحضرة والعنف المسلح. ووفقا لمتى وأين يقع، فإن العنف تشكل ملامحه عوامل خطيرة مثل الاتجار بالمخدرات ومدى توافر الأسلحة والقوى المحركة للتنظيمات الاجتماعية غير الرسمية مثل العصابات والميليشيات العسكرية. ويتسم العنف الحضري بالتوزع القطاعي الشديد والتركز المكاني.

وينتهي الفصل إلى النتائج التالية:

- يبدو أن الحضرة واسعة النطاق والخارجة عن السيطرة ترتبط بزيادة معدلات العنف المسلح؛
- تقتزن الحضرة السريعة عموما بتناقض مستويات الأمن العام، مما يشكل تحديات خطيرة أمام توفير الأمن وإقامة العدالة؛
- وفي المناطق الجنوبية في العالم، يغلب الطابع السياسي على العنف الحضري بنفس القدر الذي يغلب الطابع الإجرامي به عليه، حيث يتخذ العنف الإجرامي هيكلًا وتنظيمًا اجتماعيًا وجغرافيًا؛
- ويشكل عدم الأمن الحقيقي والمدرک الاستجابات الفردية والجماعية للعنف المسلح، التي تضم غالبًا استراتيجيات ترمي لاحتواء العنف أو تصديره للمناطق الواقعة على مشارف الحضر؛
- يمكن أن تكون التدخلات على مستوى الدوائر البلدية المحلية التي تمنع أو تحد من العنف المسلح قسرية، أو موجهة نحو تحقيق الانصياع أو طوعية، وتجمع البرامج الفعالة النهج الثلاثة جميعها غالبًا؛
- يجب أن تشكل ملامح أي تقييم أو استجابة عبر السياسات للعنف الحضري المسلح من خلال البراهين والأدلة والفهم القائم على دراسات علمية متخصصة ومتعددة للظاهرة.

يستكشف الفصل أوجه التباين بين الحضر والريف والاستجابات المحلية للعنف المسلح. ويتم توضيح المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها عن توزيع العنف الحضري مكانيا و زمانيا من خلال بيانات مقارنة مستقاة من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل. ففي الولايات المتحدة، مثلا، يعد متوسط معدلات جرائم القتل أعلى

(الجدول ٥-١ معدلات جرائم القتل في الولايات المتحدة حسب سكان المدن، ١٩٨٥-٢٠٠٤ (لكل ١٠٠ ألف نسمة)

سكان المدينة	المعدل المتوسط لمدة ٢٠ عاما	منخفض	مرتفع
١ مليون فأكثر	١٩,٠٤	٨,٢٤	٢٧,٨٢
٥٠٠,٠٠٠-٩٩٩,٩٩٩	١٣,٨٦	١,٧٤	٥٥,١٨
٢٥٠,٠٠٠-٤٩٩,٩٩٩	١١,٣١	١,٠٩	٥٣,٨٧
١٠٠,٠٠٠-٢٤٩,٩٩٩	٧,٢١	٠,٣١	٦٠,٢٢
الإجمالي في الولايات المتحدة	٧,٥٧	٥,٥٠	٩,٨٠

في المدن الأكبر عنه في المدن الأصغر، ولكنها تصل إلى ذروتها في المدن متوسطة الحجم (انظر الجدول ٥-١).

ثم يدرس الفصل ظهور أشكال جديدة من «النظام الحضري»، بما في ذلك أشكال المعيشة و السكن في المناطق المحيطة بالحضر، والمناطق شبه الحضرية، وداخل المدن. وهو يفحص كيف يتم تحريك عملية التحول التي تمر بها المناطق الحضرية من خلال ردود الأفعال الفردية والجماعية لعدم الأمن المتصور (الذي تم التعرض له بصورة ذاتية) في مقابل عدم الأمن الحقيقي (الذي تم رصده بصورة تجريبية). وفي بعض المدن تم احتواء العنف أو تصديره إلى الأحياء الفقيرة أو المناطق الحضرية الواقعة على الأطراف، التي تتسم بالفقر وضعف البنية الأساسية والخدمات وأحياناً بتفشي انعدام الأمن. وتمثلت استجابة السكان من الطبقة المتوسطة وفوق المتوسطة في بناء جدران لحماية أنفسهم، مما أسفر عن ظهور مجتمعات مسيجة ومحصنة خلف الأسوار. والمحصلة هي تفتيت الساحة العامة وانهايار وحدة النسيج الاجتماعي من خلال خلق أشكال جديدة من التفرقة المكانية والتمييز الاجتماعي، وربما مزيد من العنف.

يستعرض الفصل حالة المعرفة الخاصة بالعنف المسلح، الأمر الذي يميظ اللثام عن اتجاهات وأنماط إقليمية وداخل المدن للعنف المسلح الإجرامي والسياسي. ويقوم البحث الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بسبر أغوار الاتجاهات السائدة في حيازة الأسلحة داخل مدن أفريقية مختارة؛ وتمحص المسوح الأسرية أشكال انتشار العنف المسلح في بورت-أو-برس وهاييتي؛ ويجري تحليل ظاهرة المجتمعات المسيجة المغلقة كصد «لعنف الحضرنة». وينتهي الفصل إلى أنه، من أمريكا الجنوبية حتى جنوب شرق آسيا، يرتبط العنف الحضري المسلح بصورة وثيقة بالقوى المحركة الهيكلية للحضرنة، وكذلك بصراع المصالح المتعارضة- وأوجه عدم التوازن والاتساق في موازين القوى الظاهرة بين الجماعات الاجتماعية. ويعد العنف المسلح محصلة ومحفز في آن واحد للتحول في نظم الإدارة والحكومة الحضرية والتنظيم المكاني.

ويعتمد الفصل بصورة حاسمة مهمة نهجا ثلاثي الأركان لفهم العنف الحضري المسلح ومنعه والحد منه. وينبغي على التدخلات الفعالة على مستوى الدوائر البلدية المحلية مراعاة الأبعاد المختلفة للمشهد الحضري، وأهمية العنف الحقيقي والمتصور، ودور عمليات العزل والاحتواء والتصدير فيما يتعلق بالحد من العنف. ويقدم الفصل تصنيفا لفهم التدخلات المحلية المصممة للحد من العنف المسلح ومراقبة الأسلحة الصغيرة وتسليط الأضواء على المنطلقات المحتملة لإعادة التفكير في التحسينات التي يمكن إدخالها على الأمان الإنساني والأمن العام (انظر الشكل ٥-٥). وقد تكون التدخلات قسرية أو موجهة نحو تحقيق الانصياع أو طوعية. ويبدو أن أنجح الأنشطة هي التي يتم تخطيطها وتنفيذها استنادا إلى الأدلة المؤثوق بها وعناصر التسلسل المختارة بعناية للنهج الثلاثة جميعها. ■

الشكل ٥-٥ تصنيف متصور لاستراتيجيات الرقابة على الأسلحة في الدوائر البلدية المحلية.

